تقييم كفاءة السياسات النقدية والمالية في تخفيض معدل الفقر باستخدام التحليل التطويقي للبيانات خلال الفترة 2003-2023

م.م قصي عبد الله خلف
الجامعة العراقية/كلية الادارة والاقتصاد

ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE STUDIES JOURNAL (EASJ)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.8

تقييم كفاءة السياسات النقدية والمالية في تخفيض معدل الفقر باستخدام التحليل التطويقي للبيانات خلال الفترة 2003-2023

Evaluating the Efficiency of Monetary and Fiscal Policies in reduction poverty ratio Using Time Series Analysis for the Period 2003–2023

م.م قصي عبد الله خلف*

الجامعة العراقية/كلية الادارة والاقتصاد

Assistant Teacher Qusay Abdullah Khalaf *

Iraqi University/College of Administration and Economics

تاريخ الاستلام: 2025/09/11 تاريخ القبول: 2025/10/02 تاريخ النشر: 2026/03/01

Published: 01/03/2026 Accepted: 02/10/2025 Received: 11/09/2025

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم كفاءة السياسات النقدية والمالية في معالجة الفقر في العراق للفترة (2003–2023)، باستخدام منهجية التحليل التطويقي للبيانات (DEA). اعتمدت الدراسة على متغيرين أساسيين: معدل نمو النقد المصدر لقياس السياسة النقدية، ونسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس السياسة المالية، بينما تم قياس المخرج باستخدام مقلوب معدل الفقر. أظهرت النتائج تفوقاً ملحوظاً للسياسة النقدية من حيث الكفاءة والمرونة، خاصة خلال فترات الأزمات (كعامي 2014 و 2020)، حيث حافظت على استقرار أدائها despite التقلبات الاقتصادية. في المقابل، أظهرت السياسة المالية هشاشة كبيرة، حيث انخفضت كفاءتها إلى 19٪ في عام 2020 بسبب اعتمادها الشديد على استقرار الموارد. ومع ذلك، سجلت السياسة المالية كفاءة مثالية (100٪) في فترات الاستقرار، كعام 2011. الاستنتاج الرئيسي هو أن السياسة النقدية كانت بشكل عام أكثر فعالية في معالجة الفقر في بيئة العراق غير المستقرة. وتوصي الدراسة بتعزيز التنسيق بين السياستين، وربط السياسة المالية ببرامج مكافحة فقر مباشرة، وزيادة مرونتها لمواجهة الصدمات، لتحقيق كفاءة أشمل في تقليل الفقر.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، السياسة المالية، معدل الفقر

Abstract

This study aimed to evaluate the efficiency of monetary and fiscal policies in addressing poverty in Iraq for the period (2003–2023), using the Data Envelopment Analysis (DEA) methodology. The study relied on two main variables: the growth rate of money supply to measure monetary policy, and the ratio of government expenditure to GDP to measure fiscal policy, while the output was measured using the inverse of the poverty rate.

The results showed a notable superiority of monetary policy in terms of efficiency and flexibility, especially during crisis periods (such as 2014 and 2020), where it maintained stable performance despite economic fluctuations. In contrast, fiscal policy showed significant fragility, with its efficiency dropping to 19% in 2020 due to its heavy reliance on resource stability. However, fiscal policy achieved ideal efficiency (100%) during stable periods, such as in 2011.

*Corresponding Author: Qusay Abdullah

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.8

The main conclusion is that monetary policy was generally more effective in addressing poverty in Iraq's unstable environment. The study recommends enhancing coordination between the two policies, linking fiscal policy to direct poverty alleviation programs, and increasing its flexibility to withstand shocks, to achieve more comprehensive efficiency in reducing poverty.

Keywords: monetary policy, fiscal policy, poverty ratio

مقدمة البحث:

يُعدّ الفقر من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول النامية، وتزداد خطورته حين يرتبط بتقلبات السياسات العامة، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار. وقد بات من الضروري البحث في الأدوات التي تُمكّن صانعي القرار من تقييم فعالية السياسات المتبعة للحد من الفقر، سواء كانت تلك السياسات ذات طابع نقدي أو مالي. وفي هذا الإطار، يبرز التحليل التطويقي للبيانات (Data Envelopment Analysis - DEA) كأداة كمية فعالة لتقييم كفاءة استخدام الموارد وتحديد مدى مساهمة السياسات في تحقيق أهدافها، لا سيما عند التعامل مع مدخلات متعددة ومخرجات معقدة كالفقر.

يهدف هذا البحث إلى استخدام منهج التحليل التطويقي للبيانات لتقييم كفاءة السياسات النقدية والمالية في العراق في تقليل معدلات الفقر خلال الفترة الزمنية المدروسة. ويعتمد التحليل على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية، مثل معدل الفقر، والإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي، ونمو النقد المصدر، إلى جانب قياسات الكفاءة المشتقة من النموذج التطويقي، تحت فرضيات ثبات وتغير الغلة، ومقارنة كفاءة الحجم بين السياسات المختلفة.

تكمن أهمية هذا النهج في قدرته على تقديم تقييم موضوعي وغير متحيز لأداء السياسات، مما يساعد في إعادة توجيه الموارد العامة بشكل أكثر فاعلية، وتعزيز التنسيق بين السياسة النقدية والمالية في مكافحة الفقر. ويأمل البحث في تقديم توصيات واقعية لصانعي القرار تسهم في تحسين الاستهداف الاجتماعي وتحقيق الاستدامة الاقتصادية. ويمكن تناولها كما يأتي:

أولاً: الدراسات السابقة:

- الدراسات باللغة العربية:

في دراسة أجراها عدي طارق إبراهيم تحت عنوان "السياسة المالية والفقر في العراق للمدة (2018–2023)"، تم الكشف عن مفارقة كبيرة تتمثل في أن ارتفاع الإيرادات النفطية لم يترجم إلى تخفيض ملموس في معدلات الفقر. وأرجع الباحث هذه المفارقة إلى ضعف سياسات إعادة توزيع الثروة واعتماد الحكومة على حلول مؤقتة غير مستدامة، مثل التوظيف العام ونظام البطاقة التموينية. كما سلطت الدراسة الضوء على وجود تفاوت إقليمي حاد، مع تركيز الفقر في المحافظات الجنوبية، وأشارت إلى أن طبيعة الفقر المحيطة بخط الفقر مباشرة تجعل الشرائح المتأثرة به شديدة الضعف أمام أي صدمات اقتصادية.

من ناحية أخرى، وسّع بن عيشي بشير وبلخير دريس في دراستهما المشتركة "أثر السياسات المالية والنقدية على الفقر في الجزائر خلال فترة (1991–2022)" نطاق التحليل ليشمل التفاعل بين السياسات المالية والنقدية، باستخدام منهجية قياسية متطورة (نموذج ARDL). مكّن هذا النهج من التمييز بين الآثار قصيرة وطويلة الأجل، حيث وجد الباحثان أن للإنفاق الحكومي أثراً إيجابياً فورياً في تخفيف الفقر، في حين برز على المدى الطويل دور عوامل أخرى كمحددات أساسية، مثل استقرار سعر الصرف وتحفيز النمو الاقتصادي. وفي المقابل، حددت الدراسة تحديات رئيسية تمثلت في ارتفاع أسعار الفائدة ومعدلات البطالة والتضخم، والتي تعمل مجتمعة على تفاقم المشكلة.

أما في حالة الاقتصاد المصري، فقد انصب تركيز محمود عبد الله محمود في دراسته "أثر السياسة النقدية على الفقر وعدم المساواة في مصر (1990–2021)" على تقييم أثر أدوات السياسة النقدية بمفردها، ليس فقط على الفقر ولكن أيضاً على محور عدم المساواة في توزيع الدخل. وكشفت نتائج تطبيق نموذج (VECM) عن تأثيرات متباينة، حيث يسهم ارتفاع سعر الصرف والتضخم وأسعار الفائدة في زيادة معدلات الفقر، بينما يأتي تأثير عرض النقود ونمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل مخفف لها. غير أن خلاصة تحليل الباحث أشارت إلى أن عدم وجود تنسيق كافٍ بين هذه الأدوات يؤدي إلى نتائج غير متوازنة تزيد من حدة الفقر واللا مساواة معاً.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.8

- الدراسات باللغة الإنجليزية:

نذكر من الدراسات:

1) دراسة (Michael McMahon, Lukasz Rachel, and Arpad Abraham, 2022):

The Distributional Effects of Conventional Monetary Policy and Quantitative Easing: Evidence from the United Kingdom

جاءت الدراسة بهدف تقيم الآثار التوزيعية (أي كيف تؤثر على توزيع الدخل والثروة بين الأغنياء والفقراء) لاثنين من أدوات السياسة النقدية: السياسة التقليدية (تغيير سعر الفائدة) والتيسير الكمي .(QE) باستخدام نموذج ديناميكي عشوائي عام للتوازن (DSGE) مع وكلاء متغايرين (Heterogeneous Agents)، تحاكي الدراسة تأثير هذه السياسات على مختلف شرائح الأسر في المملكة المتحدة. من النتائج الرئيسية أن التيسير الكمي، من خلال رفع أسعار الأصول مثل الأسهم والعقارات، يفيد بشكل غير متكافئ الأسر الأكثر ثراءً التي تمتلك هذه الأصول. في المقابل، يمكن للسياسة التقليدية (مثل خفض أسعار الفائدة) أن يكون لها تأثير أكثر إيجابية على debtors (المدينين)، الذين غالبًا ما يكونون من ذوي الدخل المتوسط أو المنخفض. تخلص الدراسة إلى أن للسياسة النقدية آثارًا توزيعية كبيرة ومهمة يجب على البنوك المركزية أخذها في الاعتبار.

2) دراسة (Asongu, 2021):

Monetary Policy and Poverty Reduction: Does the Mechanism Trickle-Down?"

هذه دراسة قياسية متقدمة تبحث في القنوات التي يمكن أن تؤثر من خلالها السياسة النقدية على الفقر في 53 دولة أفريقية للفترة من 1996 إلى 2018. تستخدم الدراسة منهجية (Generalized Method of Moments "GMM") لمعالجة مشكلة السببية العكسية. تختبر الدراسة فرضية "التنقيط " – (Trickle-Down)أي هل منافع النمو المحفز بالسياسة النقدية تصل إلى الفقراء؟. النتائج تشير إلى أن تأثير السياسة النقدية على الفقر يعتمد بشكل حاسم على قناة الانتقال. على سبيل المثال، بينما قد يحفز خفض أسعار الفائدة الاستثمار (وهو أمر جيد للنمو)، فإن آثاره على الفقر تكون غير مباشرة وضعيفة إذا لم يكن هناك شمول مالي كافٍ وسياسات مصاحبة تستهدف الفئات منخفضة الدخل بشكل مباشر .

وعلى الرغم من اختلاف المنهجيات والمراحل الزمنية، فإن هذه الدراسات تشترك في تأكيد حقيقة جوهرية واحدة: محدودية قدرة أي سياسة منفردة، مالية أو نقدية، على تحقيق مكافحة مستدامة للفقر. وتتفق توصيات الباحثين إبراهيم، وبشير ودرير، ومحمود على الحاجة إلى نهج متكامل يجمع بين تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي، وتبني سياسات نقدية تدعم الاستقرار الكلي، والاستثمار الجوهري في سياسات اجتماعية تنموية طويلة الأمد مثل التعليم والصحة، لضمان تحقيق تنمية شاملة تقلل من الفقر وعدم المساواة.

ثانياً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يُعد الفقر من أبرز التحديات الهيكلية التي تواجه مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، حيث تفاقمت حدته بسبب سلسلة من الصدمات المتعاقبة التي شهدها الاقتصاد الوطني، تاركاً آثاراً عميقة على مستوى معيشة شريحة كبيرة من المجتمع. وفي مواجهة هذه المعضلة، تبرز السياسات الاقتصادية، بشقّيها النقدي والمالي، كأدوات محورية يُعوّل عليها لتصحيح الاختلالات الهيكلية وتحفيز النمو الشامل وتخفيف حدة الفقر. إلا أن فعالية هذه الأدوات ومدى كفاءتها في تحقيق الأهداف المرجوة تظل محل تساؤل وجدل كبيرين، خاصة في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالهشاشة والاعتماد شبه الأحادي على ريع النفط المتقلب.

تنبع مشكلة هذه الدراسة من وجود فجوة واضحة بين الجهد الموارد المالي والنقدي المبذول من جهة، وعدم تحقيق تقدم ملموس ومستدام في مؤشرات الحد من الفقر من جهة أخرى. مما يدفع إلى التساؤل الأساسي عن **مستوى كفاءة هذه السياسات في معالجة الفقر في الاقتصاد العراقي خلال الفترة المدروسة** .يتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي تساؤلات فرعية حول الكفاءة المنفردة لكل من السياسات النقدية والمالية، ومدى تفوق إحداهما على الأخرى في هذه المهمة.

وعليه يمكن عرض مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الأساسي الآتي:

ما هو مستوى كفاءة السياسات الاقتصادية في معالجة الفقر في الاقتصاد العراقي خلال الفترة 2003-2023؟

ويتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الآتية:

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.8

1. ما هو مستوى كفاءة السياسات النقدية في معالجة الفقر في الاقتصاد العراقي خلال الفترة 2003-2023؟
2. ما هو مستوى كفاءة السياسات المالية في معالجة الفقر في الاقتصاد العراقي خلال الفترة 2003-2023؟
3. هل تتفوق السياسة النقدية على السياسة المالية في معالجة الفقر في الاقتصاد العراقي خلال الفترة 2003-2023؟

ثالثاً: أهمية الدراسة:

يسهم البحث في تطوير نماذج التحليل التطويقي (DEA) لتقييم كفاءة السياسات النقدية والمالية في سياق اقتصادات هشة، ويدمج بينهما نظرياً لمعالجة تعقيدات الفقر متعدد الأبعاد، مع اختبار فرضيات الغلة وتقديم إطار كمي لقياس العلاقة بين الموارد والمخرجات الاجتماعية.

وتتمثل الأهمية العملية بكونها تقدم تقييماً موضوعياً لسياسات العراق، يُحسِّن توجيه الموارد ويدعم التنسيق بين السياسات لاستهداف الفقر بشكل فعال، خاصة في الأزمات، مع تعزيز الشفافية ووضع توصيات قابلة للتطبيق لتحقيق استدامة اقتصادية واجتماعية، انطلاقاً من واقع العراق كدراسة حالة.

رابعاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة إذا كان هناك:

1. كفاءة للسياسات النقدية في معالجة الفقر في الاقتصاد العراقي خلال الفترة 2003-2023.
2. كفاءة السياسات المالية في معالجة الفقر في الاقتصاد العراقي خلال الفترة 2003-2023.
3. تفوق للسياسة النقدية على السياسة المالية في معالجة الفقر في الاقتصاد العراقي خلال الفترة 2003-2023.

خامساً: فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

1. لا يوجد كفاءة للسياسات النقدية في معالجة الفقر في الاقتصاد العراقي خلال الفترة 2003-2023.
2. لا يوجد كفاءة السياسات المالية في معالجة الفقر في الاقتصاد العراقي خلال 2003-2023.
3. لا تتفوق السياسة النقدية على السياسة المالية في معالجة الفقر في الاقتصاد العراقي خلال الفترة 2003-2023.

سابعاً: خطوات إجراء الدراسة:

تم اتباع الخطوات الآتية:

1- جمع بيانات عن معدل الفقر ونسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو النقد المصدر خلال الفترات التي تتوافر فيها البيانات.
2- إجراء تحليل تطويقي لتقييم كفاءة السياسة النقدية تحت فرضيات ثبات الغلة وتغير الغلة.
3- إجراء تحليل تطويقي لتقييم كفاءة السياسة المالية تحت فرضيات ثبات الغلة وتغير الغلة.

وكانت المدخلات هي معدل نمو النقد المصدر في حين كان المخرج هو مقلوب معدل الفقر لتقييم كفاءة السياسة النقدية ولتقييم كفاءة السياسة المالية فقد تم اختيار نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ثامناً: المخطط الفرضي:

لكون الأسلوب المستخدم هو التحليل التطويقي للبيانات فلا يوجد متغير تابع ومتغير مستقل بل يوجد مدخلات ومخرج حيث تمثلت المدخلات بكل من معدل نمو العرض النقدي ونسبة الانفاق الى الناتج، في حين المخرج هو معدل الفقر.:

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.8

الشكل رقم 1: المخطط الفرضي للدراسة:

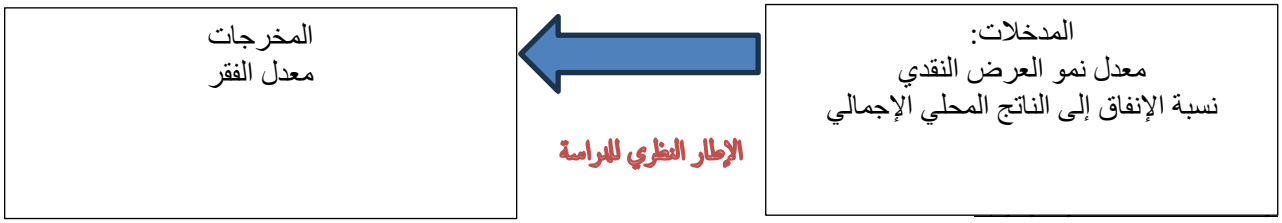

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها، نظراً لعلاقة النقود بالنشاط الاقتصادي وأهمية الاستقرار النقدي. وقد عرف بأنها مجموعة من الاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير في الاقتصاد وضمان استقرار سعر الصرف.(محمد،2025،ص9)

كما أنها مجموعة الإجراءات والنصوص التي تستخدمها السلطة النقدية (البنك المركزي) للتأثير على المعروض النقدي (بالتوسع أو الانكماش) لتحقيق أهداف اقتصادية (قدي، 2003، ص.53)

وتكمن أهمية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المتوازن، وذلك من خلال معالجة مشاكل مثل البطالة والتضخم. وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الاقتصادي، ويجب أن تتناسق مع السياسة الاقتصادية العامة لامتصاص فائض القوة الشرائية والتأثير على سعر الصرف وحماية العملة وتحقيق التوسع الاقتصادي (مصطفى، 2000، ص.156).

ومن الأدوات الكمية (مصدر سابق الذكر، ص.15):

- سعر إعادة الخصم: السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل القروض. تؤدي زيادته إلى تقليص الائتمان وعرض النقود.
- عمليات السوق المفتوحة: شراء أو بيع البنك المركزي للأوراق المالية (كالسندات) لتغيير حجم النقد المتداول. وهي الأداة الأكثر شيوعاً وفعالية.
- نسبة الاحتياطي القانوني: إلزام البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائعها لدى البنك المركزي للتحكم في قدرتها على منح الائتمان وخلق النقود.

في حين أن الأدوات النوعية (الكيفية): تهدف إلى توجيه الائتمان لقطاعات معينة (كالإنتاج) والحد من أخرى (كالاستهلاك)، وتشمل:

تأطير الائتمان: تحديد سقف للقروض.

النسبة الدنيا للسيولة: إجبار البنوك على الاحتفاظ بنسبة دنيا من الأصول السائلة.

التأثير والإقناع الأدبي: حث البنوك تجارياً على اتباع سياسات معينة.

وتهدف السياسة النقدية إلى تحقيق نمو اقتصادي، استقرار الأسعار (محاربة التضخم)، توازن ميزان المدفوعات، والحفاظ على قيمة العملة. وذلك من خلال الأهداف الوسيطية: وهي مؤشرات نقدية (كمجمعات نقدية قابلة للقياس والمراقبة) تساعد في تحقيق الأهداف النهائية، وذلك من خلال التحكم في عرض النقود (المتأثر بسياسات البنك المركزي والبنوك التجارية عبر المضاعف النقدي) والتنبؤ بالطلب على النقود (الذي يحدده الدخل وسعر الفائدة والدوافع مثل المعاملات والاحتياط والمضاربة). (مصطفى، 2000، 159).

ثانياً-السياسة المالية مفهومها وأدواتها:

تُعرف السياسة المالية (Fiscal Policy) بأنها تصف السياسة المالية التغيرات التي تطرأ على سلوك الانفاق الحكومي والايرادات للتأثير على النتائج الاقتصادية (دعاء،2025،ص10) كما تعرف على أنها الاستراتيجية التي تستخدمها الحكومة للتأثير على الاقتصاد الكلي من خلال أدواتها المتمثلة في النفقات العامة، والإيرادات العامة (بما في ذلك الضرائب)، والدين العام، والموازنة العامة. وتهدف هذه السياسة إلى توجيه متغيرات اقتصادية كبرى مثل الناتج المحلي

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.8

الإجمالي، ومستويات التشغيل (العالة)، والاستثمار لتحقيق أهداف اقتصادية مرجوة كالنمو والاستقرار، بالإضافة إلى أهداف اجتماعية وسياسية (عزام والوادي، 2000، ص.182)،

وتعمل السياسة المالية من خلال ثلاث أدوات هي:

1. النفقات العامة (عصفور، 2014، 2.19):

هي المبالغ النقدية التي تدفعها الحكومة أو إحدى الهيئات العامة بهدف تحقيق منفعة عامة. ويمكن تصنيف النفقات العامة إلى:

تقسيمات نظرية: تشمل النفقات العادية مقابل غير العادية، النفقات الإدارية مقابل الرأسمالية، والنفقات الفعلية (الحقيقية) مقابل التحويلية (نفقات إعادة التوزيع).

تقسيمات وضعية: تشمل التصنيف وفقًا للجهة الإدارية (وزارة، هيئة)، أو الوظيفة (تعليم، صحة)، أو الطبيعة الاقتصادية (أجور، مشتريات).

2. الإيرادات العامة:

هي مجموع الموارد المالية التي تحصل عليها الحكومة من مصادر متعددة لتمويل نفقاتها العامة، وهي (عواد، 2013، ص.184-186):

- الضرائب: مبلغ نقدي إلزامي (جبري) تفرضه الحكومة على الأفراد والشركات دون مقابل محدد، بهدف تمويل الأعباء العامة. وتتصف بأنها نهائية وبدون منفعة خاصة مباشرة.
- الرسوم: مبلغ نقدي إلزامي يدفعه الفرد مقابل حصوله على خدمة أو منفعة خاصة من جهة عامة (كرسوم ترخيص سيارة).
- الدومين (الملكية العامة): يشمل الأموال والعقارات والمشاريع المملوكة للدولة، وينقسم إلى:
  - ✓ دومين عام: يهدف لتحقيق منفعة عامة وليس الربح (كالطرق والحدائق).
  - ✓ دومين خاص: يهدف إلى تحقيق ربح للخزينة (كالمشاريع الصناعية الحكومية والأسهم).
- القروض العامة: هي عقود تقوم بها الحكومة للاقتراض من الأفراد (من خلال إصدار السندات) أو من حكومات أخرى، مع التزامها بسداد أصل المبلغ والفوائد في تاريخ الاستحقاق.
- الإصدار النقدي: هو حل تلجأ إليه الحكومة (بإشراف البنك المركزي) لطباعة نقود جديدة لتمويل نفقاتها، بشرط أن يتلاءم مع احتياجات النشاط الاقتصادي لتفادي التضخم.

ثالثاً معدل الفقر والعوامل المؤثرة به:

يُحمل مفهوم الفقر دلالات لغوية ونظرية متعددة، حيث يشير في اللغة إلى الحاجة والنقص، سواءً كانت مادية كالمال أو معنوية كالمعرفة، وفقاً لما أورده شلته (2015). أما نظرياً، فتعددت التعريفات بحسب الزوايا التي تناولته منها. فمن المنظور النقدي، يُقاس الفقر بالحد الأدنى للإنفاق اللازم لتحقيق مستوى معيشي مقبول، مع ربطه بالدخل بشكل أساسي، بينما يتسع مفهوم "الاحتياجات الأساسية" ليشمل العجز في توفير الغذاء والصحة والتعليم، وفقاً لفطيمة (2014). وفي علم الاجتماع، لا يُختزل الفقر في الجانب المادي فحسب، بل يتطلب معالجات اجتماعية ونفسية تدعم الفرد في مواجهة التهميش.

وليست حالات الفقر متشابهة، بل تتنوع بحسب طبيعته الزمنية أو أسبابه، كما يوضح دحدوح (2020). فالفقر الدائم – الذي يستمر طوال العام ولا يتجاوز انتشاره 5% عالمياً – يتركز غالباً في المناطق الحضرية، بينما يسود الفقر الموسمي في الريف بنسبة 95%، حيث تؤثر التغيرات المناخية على سبل العيش. أما فقر الصدمات فينشأ عن أحداث اقتصادية مفاجئة، كالأزمات المالية التي تسببت في فقدان الملايين لوظائفهم خلال أزمة 2008.

وتتعدد العوامل الاقتصادية المسببة للفقر، وتتصدرها البطالة بأنواعها: الظاهرة (نقص فرص العمل) أو المقنعة (العمل غير المنتج)، والتي تعزى إلى ضعف الإنتاجية وسياسات الخصخصة وعدم مواءمة التعليم مع سوق العمل، وفقاً لعباس (2018). كما يساهم سوء توزيع الدخل في توسيع الفجوة بين الطبقات، حيث تتركز الثروة لدى فئة محددة، بينما يعاني الفقراء من صعوبة الحصول على القروض أو الدعم الاجتماعي. ومن العوامل الأخرى انخفاض إنتاجية العمال في الدول النامية، واستنزاف الديون الخارجية لموارد الدول، وتدهور شروط التجارة الخارجية بسبب اعتمادها على تصدير المواد الخام، مما يعرضها لتقلبات الأسعار العالمية، وفقاً لتقرير الأمم المتحدة (2002).

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.8

يؤدي ارتفاع الإنفاق الجاري كنسبة من الناتج المحلي إلى تفاقم الفقر نتيجة ضعف خلق فرص العمل، إذ يُركز غالباً على الأجور والدعم بدل الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، ما يساهم في البطالة المقنعة ويُضعف إنتاجية العمل. كما يعزز الإنفاق غير المتوازن الفجوة بين الفئات الاجتماعية بسبب غياب العدالة في التوزيع وضعف كفاءة الدعم الاجتماعي. من جهة أخرى، يؤدي التوسع في النقد المصدر دون غطاء إنتاجي إلى ارتفاع معدلات التضخم، ما يُضعف القوة الشرائية للفقراء ويزيد من تكلفة المعيشة. التضخم الناتج عن ذلك يُفاقم الفجوة الاجتماعية، إذ يستفيد الأغنياء من التحوط بينما تتآكل دخول الفقراء. كما قد يؤدي ضعف قيمة العملة إلى زيادة أعباء الديون وارتفاع تكاليف الواردات، مما يؤثر سلباً على موازنات الدولة وقدرتها على دعم الفئات الهشة. في المجمل، تساهم هذه السياسات غير المنضبطة في ترسيخ الأسباب الاقتصادية للفقر مثل البطالة، سوء توزيع الدخل، وضعف الإنتاجية، وتدهور شروط التجارة.

الإطار التطبيقي للدراسة

تم استعراض الإطار العملي على النحو الآتي:

أولاً: تحليل معدلات الفقر في العراق:

يوضح الشكل الآتي تطور معدل الفقر خلال الفترة 2003-2023

الشكل رقم 2: تطور معدل الفقرات ومتغيري معدل نمو العرض النقدي ونسبة الانفاق الى الناتج المحلي الإجمالي:

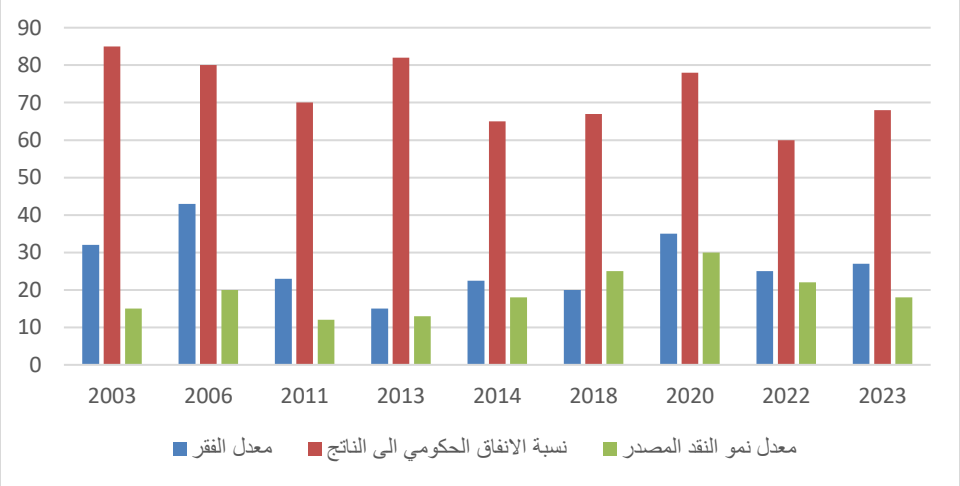

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المواقع الرسمية والتقارير الدولية

يمثل المسار الاقتصادي للعراق منذ عام 2003 مثالاً واضحاً على اقتصاد ريعي هش، يتأثر بشدة بتقلبات العائدات النفطية والصدمات السياسية والأمنية. يمكن تتبع هذا المسار من خلال أربع مراحل رئيسية، تظهر فيها العلاقة الوثيقة بين الإنفاق الحكومي، والسياسة النقدية، ومستوى معيشة السكان.

بدأت المرحلة الأولى في أعقاب الغزو عام 2003 وهي مرحلة إعادة الإعمار والاضطراب، حيث شهد الاقتصاد ركوداً حاداً نتيجة انهيار مؤسسات الدولة وانتشار العنف. على الرغم من أن نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج كانت مرتفعة ظاهرياً، إلا أن ذلك كان انعكاساً لانكماش الناتج المحلي الإجمالي نفسه وليس لحجم الإنفاق الكبير. أدى انعدام الأمن وتدمير البنية التحتية إلى ارتفاع حاد في معدل الفقر، بينما ساهم النمو النقدي المتسارع في تمويل العمليات الطارئة مما ولّد ضغوطاً تضخمية أضرت بدخول المواطنين.

ثم دخل الاقتصاد مرحلة التعافي والازدهار النفطي بين عامي 2006 و 2013، والتي مثلت الفترة الذهبية في تقليص الفقر. أدى التحسن النسبي في الأمان والارتفاع القوي والمستمر في أسعار النفط إلى تدفق كبير للإيرادات في الخزينة العامة. وجهت هذه الإيرادات نحو إنفاق حكومي توسعي كبير، تمثل في برامج

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.8

التوظيف العام ودعم الطاقة والسلع الأساسية ومشاريع البنية التحتية، مما خلق دخلاً ووظائف للأسر وأدى إلى انخفاض تاريخي في معدل الفقر. في هذه الفترة، استفاد البنك المركزي من تدفق العملة الصعبة لتعزيز احتياطاته وإدارة النمو النقدي بشكل أكثر استقراراً.

غير أن هشاشة هذا النموذج الريعي ظهرت جلياً في المرحلة الثالثة مع الصدمة المزدوجة التي بدأت عام 2014، وهي غزو داعش لمساحات كبيرة من البلاد وانهيار حاد في أسعار النفط في نفس الوقت. أدى هذان العاملان إلى انخفاض حاد في الإيرادات الحكومية، مما أجبر الدولة على خفض الإنفاق رغم الحاجة الماسة إليه لتمويل الحرب وجهود إعادة الإعمار. نتيجة لذلك، عاد معدل الفقر للارتفاع بشكل ملحوظ. لتمويل العجز المتصاعد، اضطر البنك المركزي إلى اللجوء لتمويل عجز الحكومة عبر طباعة النقود، مما أدى إلى تسارع كبير في النمو النقدي وضغوط تضخمية أضعفت قيمة الدينار وزادت من معاناة الفقراء.

وصلت الأزمة ذروتها في المرحلة الرابعة التي بدأت مع عام 2020، وهي مرحلة الأزمات المتعددة التي جمعت بين جائحة كوفيد-19 وانهيار آخر لأسعار النفط، بالإضافة إلى أزمات الحوكمة والفساد المستمرة. أدى الإغلاق الاقتصادي وانكماش الناتج إلى قفزة كارثية في معدل الفقر. يعكس الارتفاع الظاهري في نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج في عام 2020 في الحقيقة انهيار قيمة الناتج نفسه وليس زيادة في الإنفاق. مرة أخرى، لجأ البنك المركزي إلى سياسة نقدية توسعية قوية لتمويل العجز وتدبير السيولة، مما دفع بالنمو النقدي إلى ذروته. على الرغم من بعض التعافي لاحقاً مع تحسن أسعار النفط، فإن معدل الفقر بقي مرتفعاً مقارنة بفترة ما قبل الأزمة، مما يشير إلى وجود تدهور هيكلي في القاعدة الاقتصادية وقدرة الأسر على الصمود.

باستعراض هذه المراحل، يتضح أن الاقتصاد العراقي ظل سجين الاعتماد شبه الكلي على ريع النفط، حيث يُترجم أي انخفاض في الإيرادات بشكل آلي إلى تقليص للإنفاق الحكومي، الذي هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي ومعيشة السكان. كما لعبت السياسة النقدية دوراً سلبياً في كثير من الأحيان، حيث تحولت من أداة لتحقيق الاستقرار إلى أداة لتمويل عجز الحكومة، مما يولد تضخماً يلتهم دخول الفقراء ويفاقم من مشكلة الفقر بدلاً أن يحلها. وبالتالي، يبقى الخروج من هذه الدورة رهيناً بإصلاح هيكلي حقيقي يقلل الاعتماد على الريع ويبني اقتصاداً منتجاً قادراً على خلق فرص عمل خارج قطاع الدولة.

وعليه يمثل الفقر في العراق نتاج تراكم سياسات قصيرة النظر وغياب العدالة الاجتماعية. رغم الموارد النفطية الهائلة، تظل التنمية رهينة بالإصلاح السياسي ومواجهة التحديات الديموغرافية والمناخية، مثل النمو السكاني السريع وتآكل الأراضي الزراعية، التي تهدد مستقبل الأجيال القادمة إذا لم تُتخذ إجراءات عاجلة.

شكّلت السياسات المالية والنقدية في العراق عاملاً محورياً في تفاقم أو تخفيف حدة الفقر خلال العقدين الماضيين، إذ تعكس نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي (cgovtogdp) ومعدل نمو النقد المصدر (gmc) تفاعلاً معقداً بين القرارات الحكومية والضغوط الاقتصادية والاجتماعية. ففي أعقاب الغزو الأمريكي عام 2003، ارتفع الإنفاق الحكومي إلى 85% من الناتج المحلي، مدفوعاً بتكاليف إعادة الإعمار وتعزيز الأمن، لكن هذا الإنفاق – رغم ضخامته – ركز على الرواتب والدعم الطارئ بدلاً من الاستثمار في البنية التحتية أو القطاعات الإنتاجية، مما أدى إلى استنزاف الموارد دون خلق فرص عمل مستدامة. تزامن ذلك مع نمو النقد المصدر بنسبة 15%، مما غذى تضخماً تدريجياً قلل من القوة الشرائية للأسر، خاصة في ظل انهيار الزراعة والصناعة، وارتفاع معدل الفقر إلى 35% في المناطق الحضرية مثل بغداد.

بحلول عام 2006، استمر ارتفاع الإنفاق الجاري عند 80% من الناتج، بينما تسارع نمو النقد المصدر إلى 20%، وهو ما يعكس اعتماد الحكومة على التمويل النقدي لسد العجز في الموازنة. أدى هذا النمو النقدي إلى تضخم بلغ 13% سنوياً، مما عمق معاناة الفئات الهشة التي تعتمد على دخل ثابت، في حين استفادت فئة محدودة من الواردات والعقود الحكومية. وفي الجنوب، تفاقم الفقر بسبب تدهور الزراعة، حيث تحولت مساحات شاسعة من الأراضي إلى مناطق مُهملة نتيجة نقص الاستثمار وتلوث المياه، مما دفع آلاف العائلات إلى الهجرة إلى المدن والانضمام إلى القطاع غير الرسمي الذي يفتقر إلى الحماية الاجتماعية.

شهدت الفترة 2011 و2014 تحسناً طفيفاً في مؤشرات الإنفاق الحكومي، حيث انخفضت نسبة الإنفاق الجاري إلى 65% من الناتج عام 2014، لكن هذا الانخفاض لم يكن نتيجة سياسات إصلاحية، بل جاء بسبب فقدان السيطرة على ثلث الأراضي العراقية بعد اجتياح داعش، مما أدى إلى انهيار الإيرادات النفطية وتراجع القدرة على تمويل المشاريع. وفي الوقت نفسه، حافظ نمو النقد المصدر على معدل 18% ، مما ساهم في استقرار نسبي للتضخم، لكنه لم يُترجم إلى تحسينات ملموسة في حياة العراقيين. فمع نزوح 5.8 مليون شخص وفقدان آلاف الوظائف، ارتفعت معدلات الفقر المدقع إلى 20%، خاصة في المناطق التي تعرضت للدمار، مثل الموصل وصلاح الدين، حيث انهارت الخدمات الصحية والتعليمية.

منذ عام 2018، دخل العراق في دوامة من التقلبات بسبب العوامل الخارجية والداخلية. ففي عام 2020، مع تفشي جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط، قفز الإنفاق الجاري إلى 78% من الناتج، بينما بلغ نمو النقد المصدر ذروته عند 30%، وهي أعلى نسبة منذ عام 2003. واجه البنك المركزي ضغوطاً لتمويل العجز عبر طباعة النقد، مما أدى إلى تضخم حاد وانخفاض قيمة الدينار، وارتفاع تكاليف الواردات بنسبة 20%. تأثرت الفئات الفقيرة بشكل خاص، حيث فقد 300 ألف شخص وظائفهم في القطاع غير الرسمي، وارتفع معدل الفقر في الجنوب إلى 60% بسبب الجفاف وتقلص المساحات الزراعية.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.8

بحلول عام 2023، انخفض الإنفاق الجاري إلى 68% من الناتج، وما النقد المصدر بنسبة 18%، وهو ما يشير إلى محاولات لضبط السياسة النقدية بعد سنوات من التضخم. ومع ذلك، لم تؤدِ هذه التحسينات الطفيفة إلى انخفاض ملموس في الفقر، إذ ظل نحو 27% من السكان تحت خط الفقر، بسبب استمرار الهدر المالي في الإنفاق الجاري.

ثالثاً: تحليل كفاءة السياسات النقدية والمالية في الحد من الفقر:

يوضح الشكل الآتي تطور مؤشرات الكفاءة للسياسة النقدية:

الشكل رقم 3: تطور مؤشرات الكفاءة للسياسة النقدية

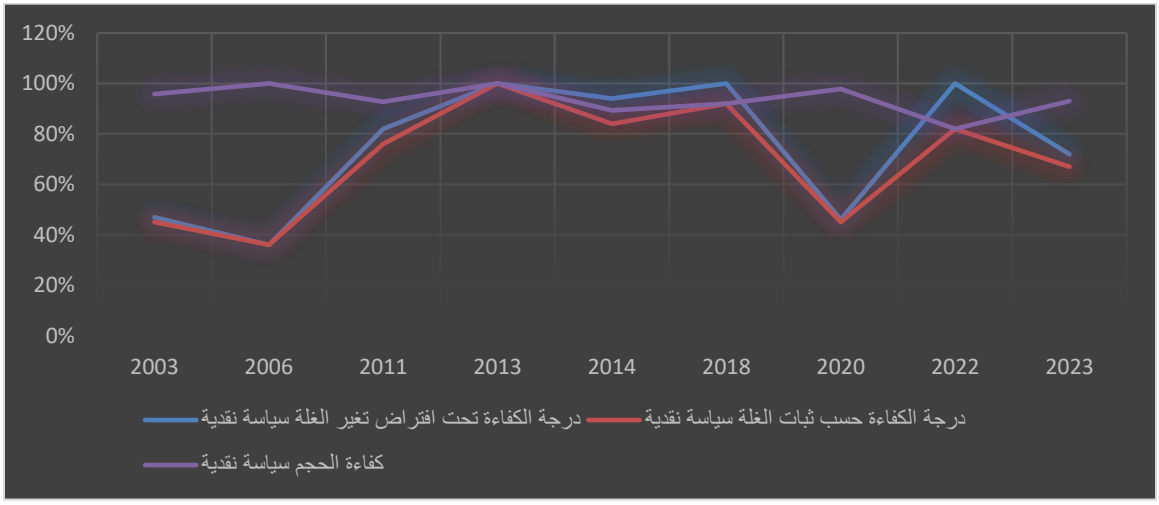

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات موقع deaos للتحليل التطويقي للبيانات

يمثل تحليل الكفاءة المستند إلى البيانات المقدمة صورة واضحة للتحديات التي واجهتها السياسة النقدية في العراق. تظهر الدرجات المتقلبة أن كفاءة هذه السياسة لم تكن ثابتة بل ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي مر بها البلد.

في بداية الفترة التي أعقبت العام 2003، كانت كفاءة السياسة النقدية منخفضة بشكل ملحوظ (45% و36% على التوالي)، وهو ما يعكس حالة الاقتصاد المضطرب بعد الغزو، حيث كان التركيز منصباً على تمويل العمليات الطارئة وإعادة الإعمار عبر نمو نقدي سريع، دون تحقيق استقرار اقتصادي حقيقي أو خفض للفقر، بل إن الأخير ارتفع بشكل حاد. بدأ التحسن التدريجي في الكفاءة مع تحقيق بعض الاستقرار النسبي وارتفاع أسعار النفط، حيث تمكن البنك المركزي من إدارة النمو النقدي بشكل أكثر فعالية لدعم الانتعاش الاقتصادي.

بلغت كفاءة السياسة النقدية ذروتها في العام 2013، حيث سجلت درجة كاملة (100%) تحت كلا الافتراضين. هذا الإنجاز يتوافق مع فترة من الاستقرار النسبي وارتفاع كبير في إيرادات النفط، مما سمح بسياسة مالية توسعية كبيرة انعكست في انخفاض قياسي لمعدل الفقر. في هذه البيئة، نجحت السياسة النقدية على الأرجح في الحفاظ على استقرار الأسعار ودعم النمو دون ضغوط تضخمية مفرطة، مما يعكس إدارة ناجحة للسيولة.

شهدت السنوات اللاحقة تقلبات في الكفاءة، حيث انخفضت الدرجات بشكل حاد خلال أزمتي 2014 (غزو داعش وانهيار أسعار النفط) و 2020 (جائحة كوفيد-19). في هذه الفترات، اضطر البنك المركزي إلى اللجوء إلى سياسات توسعية غير تقليدية لتمويل العجز الحكومي الهائل، مما أدى إلى نمو نقدي متسارع (18% و30% على التوالي) لم يصاحبه تحسن في مؤشرات التنمية أو معيشة السكان، بل ارتفع معدل الفقر، مما يشير إلى انخفاض حاد في كفاءة وفعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها.

من ناحية كفاءة الحجم، تشير القيم القريبة من 1.00 في معظم السنوات إلى أن البنك المركزي كان يعمل بشكل عام على غلات قريب من الحجم الأمثل بالنسبة لقدراته. ومع ذلك، فإن الانخفاض في بعض السنوات (مثل 0.82 في 2022) قد يشير إلى وجود تحديات في حجم العمليات أو الموارد المتاحة مقارنة بالمهمة المطلوبة.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.8

في الختام، يظهر التحليل أن كفاءة السياسة النقدية في العراق كانت رهينة بالبيئة الخارجية. ففي فترات الهدوء ووفرة الإيرادات، أظهرت السياسة النقدية كفاءة عالية. لكن خلال الصدمات، أصبحت هذه السياسة رد فعل للضغوط المالية أكثر منها أداة توجيه استباقية، حيث تم استخدامها لسد عجز الموازنة على حساب الاستقرار النقدي، مما أدى إلى انخفاض حاد في كفاءتها وفعاليتها في تحقيق أهدافها الكلية.

يوضح الشكل الآتي تطور مؤشرات الكفاءة للسياسة المالية:

الشكل رقم 4: تطور مؤشرات الكفاءة للسياسة المالية:

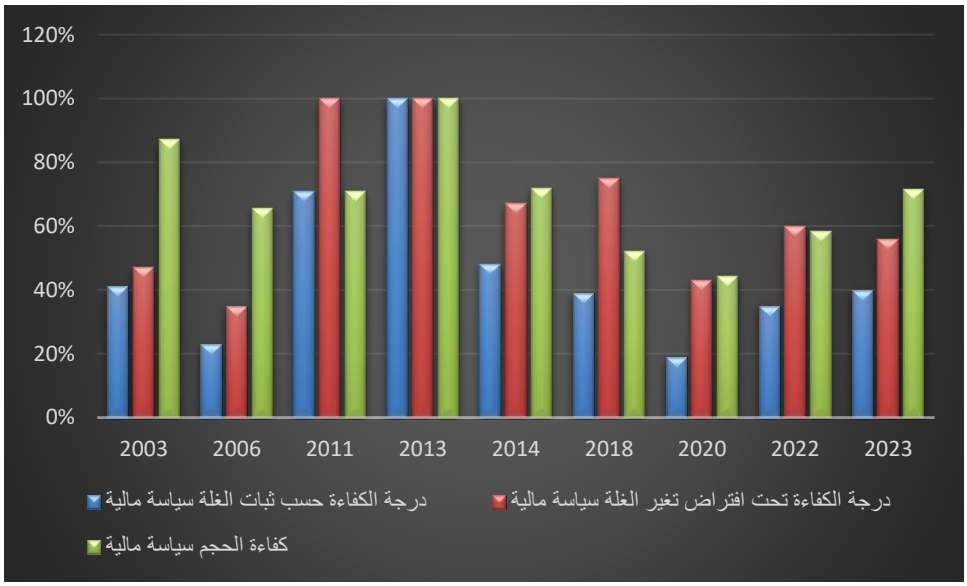

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات موقع deaos للتحليل التطويقي للبيانات

تكشف بيانات كفاءة السياسة المالية عن قصة أكثر اضطراباً وتعقيداً مقارنة بنظيرتها النقدية، مما يعكس التحديات الهيكلية العميقة التي واجهها صناع السياسة المالية في العراق. تظهر الدرجات المتذبذبة بشدة أن السياسة المالية كانت الأكثر تأثراً بالصدمات الخارجية والأمنية، وكانت كفاءتها مرهونة بالقدرة على تحويل الإنفاق الحكومي إلى نتائج حقيقية في معيشة المواطن.

في أعقاب العام 2003، كانت كفاءة السياسة المالية متدنية (41% تحت ثبات الغلة)، وهو ما يتوافق مع بيئة ما بعد الصراع حيث كان الإنفاق الحكومي مرتفعاً كنسبة من الناتج ولكنه كان غير فعّال بشكل كبير. تم توجيه معظم الإنفاق نحو العمليات الطارئة والأمن، مع وجود هدر كبير وفساد، مما أدى إلى ارتفاع معدل الفقر على الرغم من حجم الإنفاق الكبير. بلغت هذه الأزمة ذروتها في عام 2006، حيث سجلت الكفاءة أدنى مستوياتها (23%)، مما يعكس الفوضى الأمنية والعسكرية وعدم قدرة الحكومة على تقديم خدمات أساسية، وهو ما تجسد في قفزة معدل الفقر إلى 43%.

شهدت الفترة بين 2011 و2013 تحسناً ملحوظاً بلغ ذروته في تحقيق كفاءة كاملة (100%) في عام 2013. هذا التحسن كان مدفوعاً ببيئة محسنة من حيث الأمن وارتفاع أسعار النفط، مما وفر إيرادات هائلة. الأهم من ذلك، أن الحكومة تمكنت من توجيه هذا الإنفاق بشكل أكثر فعالية نحو برامج التوظيف العام ودعم الطاقة والاستثمار في البنية التحتية، مما انعكس بشكل مباشر على تحقيق أدنى معدل للفقر (15%) خلال الفترة بأكملها.

غير أن هذه الكفاءة أثبتت أنها هشة وقصيرة الأجل. مع الصدمة المزدوجة في عام 2014 (غزو داعش وانهيار أسعار النفط)، انهارت كفاءة السياسة المالية إلى النصف تقريباً (48.1%). أجبرت أزمة الإيرادات والحرب الحكومة على إعادة توجيه الإنفاق بشكل عاجل نحو العمليات العسكرية على حساب الخدمات الاجتماعية والاستثمارية، بينما انخفضت نسبة الإنفاق إلى الناتج بشكل حاد. أدى هذا إلى عودة معدل الفقر للارتفاع، مما يدل على أن "الكفاءة" في زمن السلام لا تعني بالضرورة المرونة في زمن الأزمات.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.8

بلغت الأزمة ذروتها في عام 2020، وهو أسوأ عام من حيث كفاءة السياسة المالية (19% تحت ثبات الغلة). جمعت هذه السنة بين آثار جائحة كوفيد-19 وانهيار أسعار النفط، مما كشف عن العجز الهيكلي الكامل في السياسة المالية. فقدت الحكومة القدرة على تحقيق أي من أهدافها؛ فانخفض الإنفاق كنسبة من الناتج، وارتفع معدل الفقر إلى مستويات قياسية (35%)، مما يشير إلى أن كل وحدة إنفاق كانت فعاليتها منخفضة للغاية في حماية المواطنين من الصدمة.

أما بالنسبة لكفاءة الحجم، فالقيم التي تقل عن 1.00 في معظم السنوات (مثل 66% في 2006 و 44% في 2020) تشير إلى أن الحكومة كانت تعمل بحجم غير مثالي. في بعض السنوات، كان حجم الإنفاق كبيراً جداً وغير قابل للإدارة بشكل فعال (مما أدى إلى هدر وفساد)، وفي سنوات أخرى، كان حجم الموارد المتاحة غير كافٍ تماماً لمواجهة حجم التحديات والأزمات .

في الختام، يظهر تحليل الكفاءة أن السياسة المالية في العراق كانت أداة رد فعل وليست أداة تخطيط استباقي. كانت كفاءتها مرهونة بالبيئة الخارجية، وتراجعت بشكل حاد كلما تعرض الاقتصاد لصدمة. يعكس هذا الافتقار إلى المرونة والاستدامة في الكفاءة طبيعة الاقتصاد الريعي، حيث يحدد عامل خارجي واحد (سعر النفط) ليس فقط حجم الموارد المتاحة، ولكن أيضاً القدرة على استخدامها بكفاءة.

ثالثاً: أهم النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. بلغت كفاءة السياسة النقدية ذروتها (100%) في عام 2013. وتحققت هذه الكفاءة الكاملة بسبب بيئة الاستقرار النسبي وارتفاع كبير في إيرادات النفط، مما سمح للبنك المركزي بإدارة النمو النقدي بفعالية للحفاظ على استقرار الأسعار ودعم النمو الاقتصادي دون معاناة من ضغوط تضخم مفرطة.
2. شهدت كفاءة السياسة المالية ذروتها (100%) أيضاً في عام 2013. ويعود هذا التحسن إلى تحسن البيئة الأمنية وارتفاع أسعار النفط، مما وفر إيرادات هائلة مكنت الحكومة من توجيه الإنفاق بشكل أكثر فعالية نحو برامج التوظيف العام ودعم الطاقة والاستثمار في البنية التحتية، مما انعكس إيجاباً على انخفاض معدل الفقر إلى أدنى مستوى له.
3. انخفضت كفاءة السياسة المالية إلى أدنى مستوياتها (19%) في عام 2020. وجاء هذا الانخفاض الحاد نتيجة للصدمة المزدوجة التي تمثلت في جائحة كوفيد-19 وانهيار أسعار النفط، مما كشف عن العجز الهيكلي الكامل في السياسة المالية وفقدان الحكومة للقدرة على تحقيق أهدافها، حيث ارتفع معدل الفقر بشكل قياسي رغم الإنفاق.
4. عانت كفاءة السياسة النقدية من انهيار حاد خلال أزمتي 2014 و 2020. حيث اضطر البنك المركزي إلى تبني سياسات توسعية غير تقليدية لتمويل العجز الحكومي الهائل، مما أدى إلى نمو نقدي متسارع لم يصاحبه تحسن في مؤشرات التنمية أو معيشة السكان، بل ارتفع معدل الفقر، مما يعكس تحول السياسة النقدية من أداة توجيه استباقية إلى مجرد رد فعل للضغوط المالية.

وعليه توصي الدراسة بالآتي:

1. إصلاح نظام الاستهداف والتحول إلى التحويلات النقدية المشروطة: حيث يمكن استبدال دعم الطاقة والسلع غير المستهدف بنظام تحويلات نقدية مشروطة (Conditional Cash Transfers) يستهدف الأسر الفقيرة فقط ويرتبط باشتراطات مثل إلحاق الأطفال بالمدارس أو الانتظام بالرعاية الصحية. هذا يضمن وصول الدعم لمستحقيه ويحسن الكفاءة الاجتماعية للإنفاق بشكل جذري.
2. منع تمويل العجز النقدي وتعزيز استقلالية البنك المركزي حيث لا بدّ من سن قوانين صارمة تمنع على البنك المركزي تمويل عجز الموازنة، لتمكينه من التركيز على هدفه الأساسي وهو استقرار الأسعار. استقرار القوة الشرائية للدينار هو أهم شكل من أشكال الحماية الاجتماعية للفقراء ويحسن الكفاءة الكلية للسياسة النقدية.
3. إنشاء صندوق استقرار سيادي وصندوق للضمان الاجتماعي: لا بدّ من العمل على إنشاء صندوق سيادي يُموّل من إيرادات النفط الفائضة ليعمل كـ "وسادة" لتمويل البرامج الاجتماعية والاستثمارية خلال فترات انخفاض الأسعار. بالتوازي، تطوير صندوق الضمان الاجتماعي ليصبح شبكة أمان مؤسسية وفعالة، وتحقيق استمرارية الحماية الاجتماعية بغض النظر عن تقلبات الإيرادات.
4. ربط تمويل المشاريع بنتائج ملموسة في مؤشرات الفقر: يجب أن يصبح الانخفاض المسجل في معدلات الفقر على مستوى المحافظة أو القضاء معياراً أساسياً لتمويل المشاريع التنموية والخدمية فيها. هذا يربط مباشرة بين كفاءة الإنفاق والنتائج الاجتماعية ويحفز المسؤولين المحليين على تحسين المستهدف وكفاءة التنفيذ.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.8

5. تعزيز الشفافية والرقابة على الإنفاق العام: حيث لا يمكن تحقيق أي كفاءة بدون مكافحة الفساد. يتطلب ذلك تعزيز آليات الرقابة المالية المستقلة (من قبل البرلمان والمجتمع المدني) وإطلاق منصات إلكترونية تتيح تتبع الإنفاق العام من الخزينة حتى المستفيد النهائي (Open Budget Initiative).

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

Arabic References:

حاجي فطيمة، "إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005-2014)"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.

دعاء مهدي موسى.اثار ادوات السياسة المالية والمتغيرات الاخرى في الدين العام الداخلي العراقي للمدة 2004-2022./دراسة تحليلية.الجامعة العراقية.كلية الادارة والاقتصاد.قسم العلوم المالية ومصرفية،2025

زكريا احمد عزام و محمود حسين الوادي، المالية العامة والنظام المالي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000: ص 182.

محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة السادسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2014: ص16.

محمد عبدالامير رشيد حسن الزبيدي.دور السياسة النقدية في تعزيز الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة(2010-2022) الجامعة العراقية.كلية الادارة والاقتصاد.قسم العلوم المالية ومصرفية،2025

وداد عباس، "دور سياسات التنمية المستدامة للحد من الفقر دراسة حالة الأردن واليمن والجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعه فرحات عباس، الجزائر، 2018.

وليد عبدالسلام محمد شلته، "مشكلة الفقر وأثرها علي التنمية البشرية"، المعهد القومي للتخطيط، مصر، 2015.

English References:

Jouini,Lusting and Shimeles (2018): Fiscal policy, income redistribution and poverty reduction

Ngugen and Samarin (2019), Does monetary policy affect income in the EURI area?

Tugeu and Balseven (2017), Analyzing of fiscal policy on income distribution: a comparison between developed and developing countries

Yolanda (2017): Analysis of factors affecting inflation and its impact on Human Development Index and poverty in Indonesia

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.8

الملحق

مخرجات التحليل التطويقي للبيانات

date	درجة الكفاءة حسب ثبات الغلة سياسة نقدية	درجة الكفاءة تحت افتراض تغير الغلة سياسة نقدية	كفاءة الحجم سياسة نقدية	درجة الكفاءة حسب ثبات الغلة سياسة مالية	درجة الكفاءة تحت افتراض تغير الغلة سياسة مالية	كفاءة الحجم سياسة مالية
2003	45%	47%	0.96	41%	47%	87%
2006	36%	36%	1.00	23%	35%	66%
2011	76%	82%	0.93	71%	100%	71%
2013	100%	100%	1.00	100%	100%	100%
2014	84%	94%	0.89	48.10%	67%	72%
2018	92%	100%	0.92	39%	75%	52%
2020	45%	46%	0.98	19%	43%	44%
2022	82%	100%	0.82	35%	60%	58%